مالك عاصم منصور، مسابقة صور سيجاب لعام ٢٠٠٨

جورج حداد، مسابقة صور سيجاب لعام ٢٠١٢

الاشتمال

الاستقرار

النزاهة

حماية

المستهلك

محمد جوده، مسابقة صور سيجاب لعام ٢٠١٣

المنتدى العربي الخامس للسياسات

١٠-١١ ديسمبر ٢٠١٣ | أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

المحتويات

مقدمة	٣
لماذا الاشتمال؟	٤
دور البنوك المركزية	٦
الاستقرار	٧
النزاهة/السلامة	٨
حماية المستهلك	٩
المحاضرون	١٠
نبذة عن الرعاة	١١

صورة: صندوق النقد العربي

مقدمة

ما الذي يوحد زعماء حكومات العالم العربي؟ وجه هذا السؤال إلى المشاركين في المنتدى العربي الخامس للسياسات والذي يستضيف أبرز وألمع المسؤولين العموميين بالمنطقة، وستسمع موضوعاً متسقاً: البلدان العربية تحتاج إلى جعل مجتمعاتها أكثر اشتمالاً لعدد أكبر من مواطنيها. والأنظمة المالية ليست باستثناء من ذلك.

ولهذا السبب، فإن أكثر من ٧٠ من واضعي السياسات — يمثلون بنوكاً مركزية، ووزارات مالية، وهيئات معنية بالرقابة المالية ووضع المعايير المالية من الدول العربية — اجتمعوا في المنتدى العربي للسياسات المعني بالاشتمال المالي. وقد شارك في تنظيم هذا المنتدى الذي عُقد في الفترة من ١٠- إلى ١١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ في دبي كل من صندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب) ومؤسسة التعاون الدولي الألماني (GIZ) والبنك الدولي.

وكان هدف هذا المؤتمر العمل نحو رؤية مشتركة لتحقيق أنظمة مالية أكثر اشتمالاً وعدلاً وإنصافاً في المنطقة. وباستخدام إطار الاشتمال والاستقرار والنزاهة والحماية I-SIP framework الذي أعدته سيجاب وآخرون من أجل الشراكة العالمية للاشتمال المالي،[١] اكتشف المشاركون الروابط بين الاشتمال المالي من ناحية، و**الاستقرار المالي**، و**النزاهة/السلامة المالية**، و**حماية المستهلك** المالية من ناحية أخرى.

ويبرز هذا الكتيب/ التقرير الإلكتروني الدروس الرئيسية التي يمكن تعلمها من المنتدى العربي للسياسات من خلال منظور إطار الاشتمال والاستقرار والنزاهة والحماية (I-SIP)، كما يتيح موارد إضافية للتعمق أكثر في القضايا الرئيسية.

للمزيد من المعلومات عن موضوعات الاشتمال المالي في العالم العربي، وكذلك أحدث الأبحاث، يرجى زيارة الموقع التالي لسيجاب:
www.cgap.org/countries/middle-east-and-north-africa

"وضع زعماء العالم الاشتمال المالي في مكانة عالية يستحقها على جدول أعمال التنمية العالمية. وعلى الحكومات والجهات التنظيمية فعل ما يمكن القيام به لتسهيل وتيسير الأنظمة المالية التي تقدم الخدمات للجميع. وذلك لأن النظام المالي الذي يصل إلى جميع المواطنين على نحو مسؤول، لا سيما الشرائح السكانية الأكثر فقراً، يمثل قوة دافعة مهمة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي".

تيلمان إربيك
المدير التنفيذي لسيجاب

المنتدى العربي للسياسات ٢٠١٣

[١] "الشراكة العالمية للاشتمال المالي عبارة عن منتدى لجميع بلدان مجموعة العشرين، والبلدان الأخرى المعنية بالاشتمال المالي وأصحاب المصلحة المعنيين لدفع العمل بشأن الاشتمال المالي، ويتضمن ذلك تنفيذ خطة عمل الاشتمال المالي لمجموعة العشرين التي تمت المصادقة عليها في قمة مجموعة العشرين في سيول." (http://www.gpfi.org/)

رسم بياني: معدلات انتشار الحسابات

نسبة (٪) البالغين الذين لديهم حسابات في مؤسسة مالية رسمية

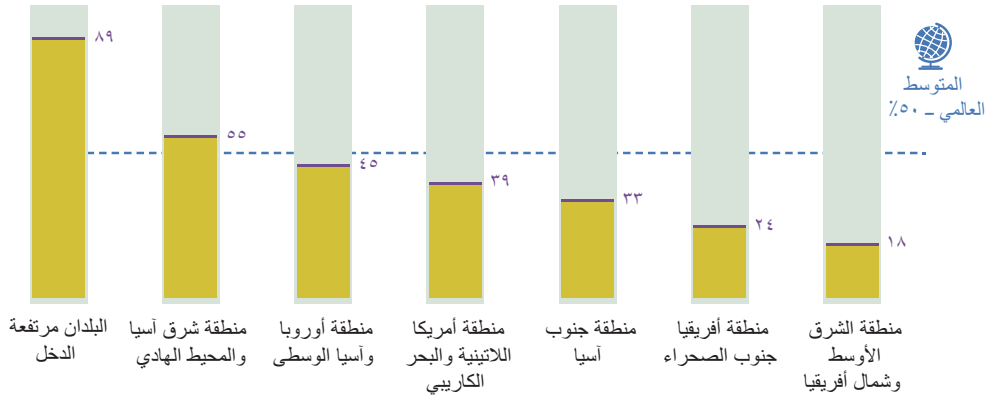

المصدر: ديميرجك كانت وكلابر، قياس الاشتمال المالي، ٢٠١٢.

٨٢

في المائة من السكان في العالم العربي فوق سن ١٥ سنة ليس لديهم حسابات في مؤسسة مالية رسمية.

لماذا الاشتمال؟

حوالي ٨٠ في المائة من السكان البالغين في الوطن العربي لا يحصلون على خدمات مالية رسمية، والسبب في ذلك ليس انعدام الطلب على هذه الخدمات. لكن المشكلة تتمثل في جانب العرض، وذلك لأن مقدمي الخدمات المالية — الذي يحققون بالفعل أرباحاً من الأصول وأذون الخزانة والاستثمارات الخارجية — لا يجدون حوافز كبيرة لخدمة أصحاب الدخول المتدنية في السوق. وهذه الشريحة تمثل غالبية السكان في العالم العربي، كما إن إتاحة فرص اقتصادية أكبر لها تمثل أولوية للحكومات في جميع أرجاء المنطقة.

إيجاد نظام مالي أكثر اشتمالاً له ما يبرره على مستويات متعددة. فمن منظور التنمية، نجد أن هناك علاقة طردية بين الاشتمال المالي ونمو إجمالي الناتج المحلي، كما أن تعميق الخدمات المالية أثبت أنه يحد من أوجه انعدام المساواة والإنصاف. وتبين الدراسات، على سبيل المثال، أن توفير خدمات الائتمان الأصغر تزيد من فرص إيجاد عمل خارج الأسرة بنسبة ٥٠ في المائة. ويقلل الاشتمال المالي أيضاً من تكاليف تقديم الخدمات العامة. وهذه الخدمات تتسم بكفاءة أكبر للغاية عند تقديمها من خلال نظام مالي (على سبيل المثال استخدام بطاقات بلاستيكية والتحويلات الإلكترونية للمنافع الاجتماعية يمكن أن يقلل التكاليف التي تتحملها الحكومة بنسبة تتجاوز ٨٠ في المائة) في مقابل الآليات التي تعتمد بصورة أكبر على الأوراق.

وعلى الرغم من أن الاشتمال المالي ليس علاجاً ناجعاً للفقر، فإنه لا يزال يمثل علامة مهمة نحو المزيد من الاشتمال الاجتماعي في الأنظمة الاقتصادية. ويصدق هذا الأمر بصورة خاصة في العالم العربي حيث إن ٩٠ في المائة من المشروعات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والصغرى (متناهية الصغر) تعمل بصورة غير رسمية، وهناك حاجة إلى توفير ما يُقدر بنحو ٨ ملايين فرصة عمل كل سنة على مدى السنوات العشر القادمة.

إن مجموعة العشرين أقرت وصدقت على الاشتمال المالي كركيزة لجدول أعمال التنمية العالمية. وطرح زعماء المجموعة أسئلة على الهيئات العالمية المعنية بوضع المعايير وبالتحديد لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف، واللجنة المعنية بنظم المدفوعات والتسويات، ومجموعة العمل المالي (فاتف)، والجمعية الدولية لضامني الودائع، والجمعية الدولية لمشرفي التأمين لإعطاء أولوية للروابط بين الهدف العام للاشتمال المالي ونطاقات اختصاصاتها المتميزة المتمثلة في ضمان الاستقرار المالي والنزاهة/السلامة المالية وحماية المستهلك. تختصر الأهداف الأربعة للسياسات إلى صيغة "I-SIP" (ويشار إليها في هذا الكتيب الإلكتروني بعبارة إطار I-SIP).

"لتحقيق النجاح في تشجيع الاشتمال المالي في العالم العربي، من الضروري تعزيز بيئة سياسات داعمة وتهيئة إطار قانوني مشجع. ومن المهم للغاية السماح لمجموعات واسعة النطاق من المؤسسات المالية بتقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية للفقراء على نحو مستدام ومسؤول."

فولفغانغ بوكر
رئيس قسم الأنظمة المالية، مؤسسة التعاون الدولي الألماني (GIZ)

المنتدى العربي للسياسات ٢٠١٣

وهناك أدلة وشواهد بسيطة تفيد أن تتبع هذه الروابط يمثل حتمية أمام الحكومات. ويشدد الاتحاد الدولي للمشرفين علي شركات التأمين، على سبيل المثال، في وثيقته الصادرة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢ بشأن تنظيم والإشراف على دعم أسواق التأمين الشاملة للجميع " أن كل ما هو دون الاشتمال التام والفعال يمكن أن يؤدي إلى عدم استقرار القطاع المالي". لكن على الرغم من وجود اتفاق واسع النطاق حول التداخلات بين

تعرف على المزيد من المعلومات أو تعمق أكثر

١٠ مصادر بيانات مفيدة لقياس الاشتمال المالي (سيجاب)

الأهداف الأربعة للسياسات، فعلى مستوى السياسات، فإن المفاضلات بين الاشتمال، من ناحية، والاستقرار والنزاهة (السلامة) وحماية المستهلك، من ناحية أخرى، يمكن أن تحد من قدرة واضعي السياسات على تعظيم الروابط بين الاشتمال المالي والاستقرار المالي والنزاهة (السلامة) المالية وحماية العميل المالي من أجل المزيد من المنافع للبلد المعني. وتوضح وثيقة لسيجاب بعنوان: "الاشتمال المالي والروابط مع الاستقرار والنزاهة (السلامة) والحماية: رؤى ثاقبة من خبرات وتجارب في جنوب أفريقيا" الحاجة إلى النظر بصورة كلية إلى أهداف الاشتمال والاستقرار والنزاهة وحماية المستهلك وليس إلى كل عنصر على حدة، وتطبيق مبدأ النسبية على قياسات الاشتمال المالي (أي الموازنة بين المخاطر والمنافع في مقابل تكاليف التنظيم والرقابة والإشراف) لتعظيم الروابط بين الاشتمال والاستقرار والنزاهة (السلامة) وحماية المستهلك. وتطالب هذه الوثيقة أن يلتزم واضعو السياسات بتحديث السياسات بصورة دورية بناءً على خبرات وتجارب ونواتج فعلية.

الإطار ١. تطبيق استراتيجيات الاشتمال المالي: ٥ خصائص رئيسية

هناك ٥ خصائص رئيسية لنجاح أي استراتيجية للاشتمال المالي: (١) الإرادة السياسية أو الالتزام رفيع المستوى؛ (٢) وجود مؤسسة رائدة، في العادة تكون جهة تنظيم القطاع المالي مع وجود فريق عمل محفز ومتخصص في الاشتمال المالي؛ (٣) التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص؛ (٤) خطة عمل عملية؛ و(٥) المساءلة.

دور الجهات المُقدمة للخدمات المالية

من الناحية المثالية، من المتوقع أن تقوم البنوك التجارية بخدمة العملاء الأكثر فقراً والشركات الصغيرة بصورة تماثل جودة وفعالية الخدمات المقدمة للعملاء الأكثر ثراءً والمؤسسات الكبرى. وواقع الحال أن الأمثلة العملية لتقديم الخدمات المالية لمن ليس لديهم حسابات بنكية على نطاق كبير تتمثل في بنوك البريد أو مؤسسات التمويل الأصغر التي تحولت إلى مؤسسات مالية منظمة تتلقى ودائع.

وبفضل ما تتمتع به بنوك البريد من اتساع رقعة فروعها، والتقنيات المتميزة (على سبيل المثال في تحويل الأموال) وقربها جغرافياً من العملاء، فإنها يمكن أن توسع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتقديم هذه الخدمات بوتيرة سريعة وعلى نطاق كبير وتكلفة أقل للعملاء منخفضي الدخل.

الإطار ٢. البنوك البريدية: بنك البريد في المغرب

يعتبر بنك البريد في المغرب مثالاً رائعاً للبنوك البريدية التي تتيح الخدمات المالية على نطاق كبير للغاية للجمهور. ويفتح هذا البنك ٥٠٠ ألف حساب سنوياً، وساهم في زيادة الاشتمال المالي في المغرب من ٣٤ في المائة إلى ٥٤ في المائة في سنتين فقط ـ ومن المتوقع أن يوفر سبل الوصول إلى الخدمات المالية بنسبة ٧٠ في المائة في ٢٠١٥.

للمزيد من المعلومات عن البنوك البريدية في العالم العربي، يرجى زيارة هذا الموقع:
http://www.cgap.org/sites/default/files/CGAP-Brief-Can-Postal-Networks-Advance-Financial-Inclusion-in-the-Arab-World-May-2012.pdf

ومن جانبها، فإن مؤسسات التمويل الأصغر يمكنها توسيع نطاق خدماتها نظراً لسمعتها الطيبة بين الشرائح الأكثر فقراً والعملاء الذين يصعب الوصول إليهم والآليات المتاحة لها (مثل مسؤولي القروض والفروع الريفية) للوصول إلى هؤلاء العملاء. وما تحتاجه هذه المؤسسات يتمثل في القدرة على زيادة رأسمالها من خلال تلقي الودائع والاستثمارات الخارجية — وكلاهما يتطلب موافقة الحكومة من خلال إصدار التراخيص واللوائح اللازمة لذلك.

وفي جميع الأحوال، فإن توسيع النطاق والانتشار للوصول إلى المحرومين من الخدمات المالية يتطلب عنصرين في غاية الأهمية: (١) الانخراط في مشاورات واسعة النطاق مع جميع شرائح أصحاب المصلحة سواء من القطاع العام أو الخاص، على سبيل المثال البنك المركزي أو الوزارات المعنية أو البنوك التجارية أو الجهات غير المصرفية التي تقدم خدمات مالية؛ و(٢) وجود — أو بناء — رؤية وطنية مع أهداف مصاحبة لها من أجل زيادة الاشتمال المالي.

الإطار ٣. تحول المنظمات غير الحكومية: بنك رابطة هيئات التنمية الاقتصادية المحلية (أكليدا)، كمبوديا

بدأ بنك أكليدا كمشروع صغير بمساندة من هيئات المعونة الدولية ليقدم القروض الصغيرة بعد الحرب في كمبوديا. وقد تحولت هذه المؤسسة التي تقدم خدمات تمويل أصغر إلى أكبر بنك في البلاد بأصول تتجاوز قيمتها ١,٢ مليار دولار.

للمزيد من المعلومات عن تحول مؤسسات التمويل الأصغر، يرجى زيارة هذا الموقع:
http://www.cgap.org/publications/ngo-mfi-transformations-ownership-issues

دور البنوك المركزية

تلعب البنوك المركزية دوراً أساسياً في دعم وتنسيق سياسات الاشتمال المالي. ويتمتع موظفو البنوك المركزية بالمهارات والاختصاصات اللازمة للرقابة على العديد من البنود المرتبطة بالاشتمال المالي: اللوائح والسياسات المالية، والبنية الأساسية المالية، والرقابة على القطاع المالي. وأظهر تحليل للبنك الدولي شمل ٥٦ بلداً أن البنوك المركزية تتولى زمام القيادة في استراتيجيات الاشتمال المالي في ٧١ في المائة من الحالات خاصة عندما يكون البنك المركزي جهة الرقابة المتكاملة على القطاع المالي. وبمقدور البنوك المركزية القيام بما يلي:

١. رعاية وتوجيه إعداد إستراتيجية الاشتمال المالي.

٢. الإسهام في وضع القواعد واللوائح المشجعة عن طريق (أ) تشجيع إنشاء شركات متخصصة لتقديم الخدمات أو تمكين الشركات القائمة للتحول إلى مؤسسات خاضعة للتنظيم، والسماح لها بتوسيع نطاق أعمالها بزيادة رأس المال أو تلقي ودائع بالنسبة لتلك المؤسسات التي تفي بمعايير تحوطية محددة؛ و(ب) الموافقة على قنوات توزيع بديلة للخدمات المالية مثل وكلاء الخدمات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول أو بدون فروع بنكية.

٣. تحسين البنية الأساسية المالية، وهو مجال يقدم فيه صندوق النقد العربي مساندة نشطة، وذلك عن طريق (أ) إنشاء مكاتب ائتمانية وتوسيع نطاق انتشارها، و(ب) تحسين أنظمة المدفوعات.

٤. تعزيز التثقيف المالي بين الوافدين الجدد على النظام المالي.

غالباً ما يكون توفير الخدمات المالية للمؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة مدخل البنك المركزي لمشهد الاشتمال المالي. وقد بدأت قصة النجاح البرازيلية بهدف تمثل في توفير الخدمات المالية للمؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة والصغرى نظراً لأنها تمثل أكثر من ٢٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، و٩٩ في المائة من الشركات الرسمية، و٦٠ في المائة من فرص العمل — تتشابه هذه الأرقام مع الأرقام في البلدان العربية. وقامت البرازيل بتوسيع هذا النطاق للنظر إلى فعالية وكفاءة القطاع المالي بأكمله.

وفي حين لا تزال البرازيل داعماً دولياً للاشتمال المالي، بدأت العديد من البلدان في العالم العربي أيضاً باتخاذ إجراءات وتدابير مماثلة بقيادة المغرب وهي البلد الأول الذي اتبع استراتيجية اشتمال مالي نشطة على جميع الجبهات من خلال استهداف أصحاب الدخول المنخفضة على وجه التحديد، وتوسيع نطاق نقاط الوصول (في معظم الحالات من خلال بنك البريد)، وتقديم منتجات ادخار وائتمان وقروض ومدفوعات مناسبة وقليلة التكلفة (على سبيل المثال: الترخيص بالخدمات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول، ومطالبة البنوك بتقديم ١٦ منتجاً اساسياً بدون رسوم وتكاليف، ومراجعة شروط الضمانات التي تقدمها المؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة). وقد قامت المغرب بكل هذا مع العمل على ضمان حماية المستهلك في ذات الوقت من خلال إجراءات الشفافية ومراقبة شركات تقديم القروض الصغرى، وأنظمة فض المنازعات.

وفي بلدان عربية أخرى، لا سيما تلك التي بها نسبة كبيرة للغاية من السكان الريفيين مثل مصر أو اليمن، تعتبر الخدمات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول أحد الطرق نحو الاشتمال المالي. واعتمدت بلدان أخرى مثل سوريا واليمن أيضاً قوانين ولوائح تسمح بعمل بنوك التمويل الأصغر.

الإطار ٤. تجربة البرازيل

يعمل بنك البرازيل المركزي على زيادة وتحسين سبل الوصول إلى الخدمات المالية في البرازيل منذ التسعينيات عن طريق ثلاث وسائل: (١) توسيع نطاق وتعزيز قنوات توزيع الخدمات المالية، (٢) تطوير الأدوات بما يجعل الخدمات المالية أكثر ملاءمة لاحتياجات القطاعات الأقل دخلاً من السكان؛ و(٣) ضمان جودة تقديم الخدمات المالية. ونتيجة لذلك، قام بما يلي:

- زيادة عدد منافذ وكلاء تقديم الخدمات المصرفية من ١٩ ألف في عام ٢٠٠٠ إلى ١٥٠ ألف في ٢٠١٠.

- التركيز على تعزيز تعاونيات القروض والخدمات الائتمانية، وهو ما أدى إلى زيادة تجاوزت ثلاثة أمثال عدد أعضاء التعاونيات في الفترة ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠ من ١,٥ مليون إلى ٥,١ مليون.

اليوم، لدى جميع البلديات في البرازيل البالغ عددها ٥٥٦٥ على الأقل نقطة وصول (منفذ خدمة) واحدة، وبلغت نسبة البالغين الذين لديهم علاقة نشطة بمؤسسة مالية ٨٤ في المائة.

نبذة من وثيقة البنك المركزي البرازيلي حول الشراكة الوطنية من أجل الاشتمال المالي "Action Plan to Strengthen the Institutional Environment" (مايو/ايار ٢٠١٢).

رسم بياني مجالات السياسات الشائعة في الاستراتيجيات الوطنية للاشتمال المالي (٥٦ بلداً)

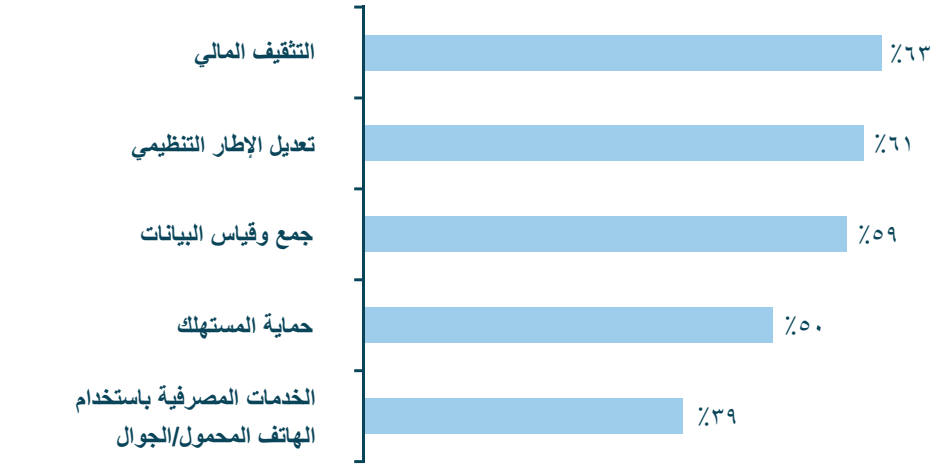

٨٠

هو عدد الوظائف، مقدرًا بالملايين، التي يحتاج الوطن العربي إلى توفيرها في ١٥ عامًا القادمة.

المصدر: البنك الدولي، تحليل الاستراتيجيات الوطنية للاشتمال الوطني، ٢٠١٣.

الاستقرار

هناك ثلاثة طرق على الأقل يمكن من خلالها أن يعمل الاشتمال على دعم المزيد من الاستقرار في النظام المالي:

- وجود قاعدة ودائع متنوعة ومستقرة في أي نظام مالي يتسم بالاشتمال تعمل على زيادة استقرار النظام. وعلى نحو مماثل، قد يعمل الاشتمال على تحسين تنوع حوافظ المقرضين بعيداً عن كبار المقترضين، ومن ثم الحد من مخاطر النظام.
- من المرجح أن يكون لدى أي نظام مالي يتسم بالاشتمال المزيد من الشرعية السياسية، ومن ثم الحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- تمتع أي نظام مالي يتسم بالاشتمال بإمكانية تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يمثل مكوناً أساسياً للاستقرار المالي.

وأظهرت الأبحاث التي أصدرها مؤخراً البنك الدولي أن البلدان التي لديها أنظمة مالية أكثر اشتمالاً هي الأكثر قدرة على مجابهة الأزمات السياسية وعدم الاستقرار السياسي. وعلى وجه شبه يقيني، أظهر هذا البحث أن البلدان التي لديها أنظمة مالية أكثر اشتمالاً تجذب قاعدة أكثر اتساعاً من الودائع، وهذا بدوره يساعدها على التغلب على الصدمات الاقتصادية على نحو أفضل من البلدان التي لديها نسبة أكبر من كبار المودعين ويرجع السبب في هذا جزئياً إلى أن كبار المودعين، بحسب الأبحاث، عادة هم من يستبقون الذهاب إلى البنوك لسحب ودائعهم – وهي "مخاطرة يمكن التخفيف من آثارها إذا تنوعت حافظة ودائع البنك".

وفي جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، شارك ٣٠ في المائة فقط من السكان في النظام المالي الرسمي في ١٩٩٤، وذلك بحسب ما أفاد به روئلوف غوسين من الخزانة الوطنية في جنوب أفريقيا. وفي ٢٠٠٥، زاد هذا العدد إلى ٥٥ في المائة في ٢٠١٣؛ ثم زاد مرة أخرى إلى ٧٩ في المائة، وذلك بحسب تقارير FinScope. وتشير الأدلة والشواهد إلى أن هذه الزيادة في معدلات الاشتمال لها آثار إيجابية على استقرار الاقتصاد الكلي.

وتبين أبحاث البنك الدولي أن "زيادة قدرها ١٠ في المائة في نسبة الناس الذين يمكنهم الوصول إلى خدمات الودائع البنكية يمكن أن تخفف من معدلات سحب الودائع بنسبة من ٣ إلى ٨ نقاط مئوية".

وإضفاء الصبغة المؤسسية على الاستقرار في جميع أرجاء النظام يمثل أولوية رئيسية للحكومات العربية. ففي الأردن، على سبيل المثال، أعطى البنك المركزي أولوية للاشتمال المالي كوسيلة نحو المزيد من الاستقرار في النظام المالي. وأوضح نائب محافظ البنك المركزي الأردني ماهر حسن أن جزءًا من هذه الأولوية يتمثل في جذب قاعدة أوسع نطاقاً من الودائع "لتشمل جميع قطاعات وشرائح المجتمع" – وهي خطوة من شأنها "الحد من تعرض المؤسسات للمخاطر"، ومن ثم وقاية النظام المالي بأكمله من هذه المخاطر. وتحقيقاً لهذه الغاية في ٢٠١٣، أنشأ البنك المركزي الأردني إدارة متخصصة كُلفت بضمان استقرار النظام المالي، جزئياً، عن طريق تشجيع المزيد من الاشتمال المالي.

"أصبح الاشتمال المالي أولوية كبرى على نحو متزايد بالنسبة لواضعي السياسات في العالم العربي، لاسيما، في السياق الحالي الذي يتسم بغموض وضبابية المشهد الاجتماعي والاقتصادي إذ تواجه العديد من بلدان المنطقة تحديات متنوعة، كما إنها بحاجة إلى تعزيز مصادر محلية للتوظيف وتحقيق الدخل، خاصة، من خلال تشجيع مشروعات العمل الحر وتنمية المشروعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن، مع ضمان استقرار مالي قوي في الوقت نفسه".

جاسم المناعي، المدير العام ورئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي

المنتدى العربي للسياسات ٢٠١٣

وتؤكد هذه الأدلة والشواهد التجريبية ما ذهب إليه حدس وظن الكثيرين، أي من خلال تشجيع المنتجات الأكثر اشتمالاً، يمكن لواضعي السياسات مساعدة المؤسسات في أن تصبح أكثر قدرة على مجابهة المخاطر من خلال جذب قاعدة أوسع نطاقاً من العملاء – وهو ما من شأنه أن يفيد النظام المالي بأكمله.

للمزيد من المعلومات أو للتعمق أكثر

الاشتمال المالي والاستقرار: ماذا تبينه الأبحاث؟ المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب)

حسن أمين، مسابقة صور سيجاب لعام ٢٠١٢

١

تصنيف "مراقبة المعاملات المشبوهة" كأكبر تحدي في مجال مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب في بلدان المشاركين، بحسب المشاركين في المنتدى العربي للسياسات

النزاهة/السلامة

تُقاس نزاهة وسلامة النظام المالي ليس فقط بإجراءات وتدابير فردية من قبل البلدان للحفاظ عليه، ولكن بمجموعة من التوصيات المتفق عليها دولياً المصممة لكبح جماح إساءة استخدام النظام المالي العالمي، ويتضمن ذلك غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

وقد أصدرت مجموعة العمل المالي (فاتف) توصيات بشأن مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، لكن هذه التوصيات قد تبدو وكأنها تنطوي على أعباء على الهيئات الحكومية التي تركز على النظام المالي المحلي لبلدانها. ولا نندهش إذا رأينا أن واضعي السياسات يختلفون بشأن ما ينبغي أن تكون أولوياتهم الخاصة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب: وكان هناك انقسام متساوٍ بين المشاركين في المنتدى العربي للسياسات بشأن المعاملات المجهولة دون قيمة المائة دولار وهل تمثل مخاطرة مقبولة لنزاهة وسلامة النظم المالية الخاصة بهم.

رسم بياني: استطلاع رأي المشاركين في المعاملات المالية مجهولة الأسماء والمصدر

المعاملات المالية مجهولة الأسماء والمصدر (لا يوجد إجراء اعرف عميلك) الأقل من ١٠٠ دولار تعتبر معاملات مقبولة منخفضة المخاطر

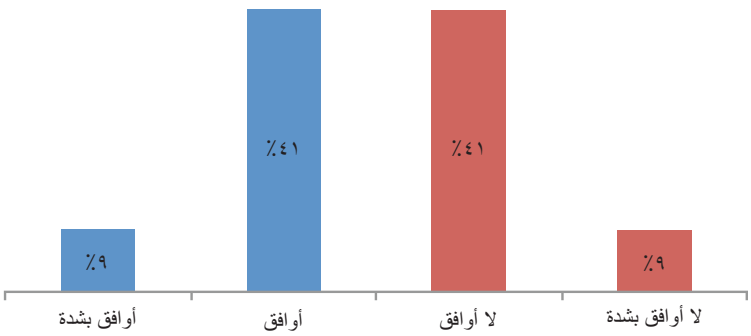

وعلى الرغم من اتساع نطاق التفسيرات، فإن تطبيق توصيات فريق العمل المالي بناءا على المخاطر يمثل مكوناً أساسياً للاشتمال المالي. وهذا الأمر صحيح لا سيما على ضوء الفحص الدقيق للتحويلات عبر الحدود ـ مثل التحويلات المالية التي يعتمد عليها الكثير من الفقراء في جميع أنحاء العالم ـ والمتطلبات ذات الصلة بإمساك الدفاتر والعناية الواجبة "بشأن اعرف عميلك" خاصة من جانب الوكلاء الماليين الذين يعملون في مناطق محرومة من الخدمات.

"تتيح التوصيات الجديدة لفريق العمل المالي للسلطات مجموعة عامة وأقوى من التدابير للعمل على مواجهة التهديدات التي تواجه النظام المالي الدولي... وتعزز هذه التوصيات أيضاً المتطلبات الخاصة بالمواقف الأعلى مخاطر، وتسمح للبلدان باتخاذ نهج أكثر استهدافاً يركز على المخاطر".

جيانكارلو بوفالو

رئيس فريق العمل المالي (فاتف)

خطاب إلى زعماء مجموعة العشرين، ٢٥ مايو/أيار ٢٠١٢

وإدراكاً أن الاستبعاد المالي يزيد بالفعل من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قام فريق العمل المالي على مدى العامين الماضيين، بتسهيل الأمر على واضعي السياسات لمتابعة إحراز أهداف الاشتمال المالي، مع تطبيق اللوائح التي تستهدف منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية الأخرى.

ومن بين التدابير الأخرى التي اتخذها فريق العمل المالي مؤخراً مراجعة وتنقيح "توصياته الأربعين" كي تتضمن تعريفات موسعة للمعاملات "منخفضة المخاطر" و"الأقل مخاطرة".

للمزيد من المعلومات أو للتعمق أكثر

اللوائح التنظيمية الخاصة بمكافحة غسل الأموال والاشتمال المالي

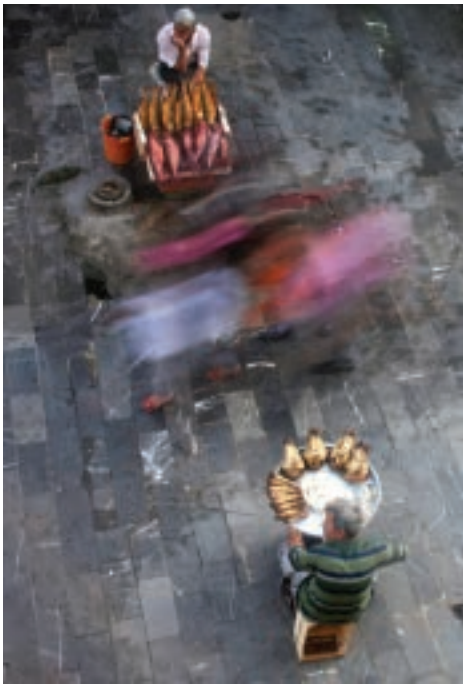

ريزا جولتشين، مسابقة صور سيجاب ٢٠١٢

قيصر الوردة، مسابقة صور سيجاب لعام ٢٠١٢

حماية المستهلك

مع اندفاع الحكومات إلى المزيد من الاشتمال المالي، يتعين عليها ضمان تحقيق الاشتمال على نحو مسؤول ــ وهو هدف يقوم على تدابير فعالة لحماية المستهلك تأخذ في الحسبان التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقراً، وكذلك الأساليب التي من خلالها يصل هؤلاء العملاء إلى المعلومات. فعلى سبيل المثال، قد تكون العقود القانونية التي تتسم بتقعر الصياغة قليلة الجدوى بالنسبة للمستهلكين الذين لم يتعاملوا من قبل مع مؤسسة مالية رسمية. كما أن بعض بنود وشروط هذه العقود ــ معدلات الفائدة السنوية، والغرامات، وحتى الفرق بين أصل المبلغ والفائدة ــ ربما تكون غير مألوفة لهؤلاء العملاء. ومن ثم، كيف يتسنى لواضعي السياسات إدخال تعديلات للمواءمة مع هذه الفجوات المعرفية، مع تشجيع الاشتمال المالي في الوقت نفسه؟

رسم بياني: المسؤولية القانونية لحماية المستهلك المالي بين ٢٠١٠ و٢٠١٣

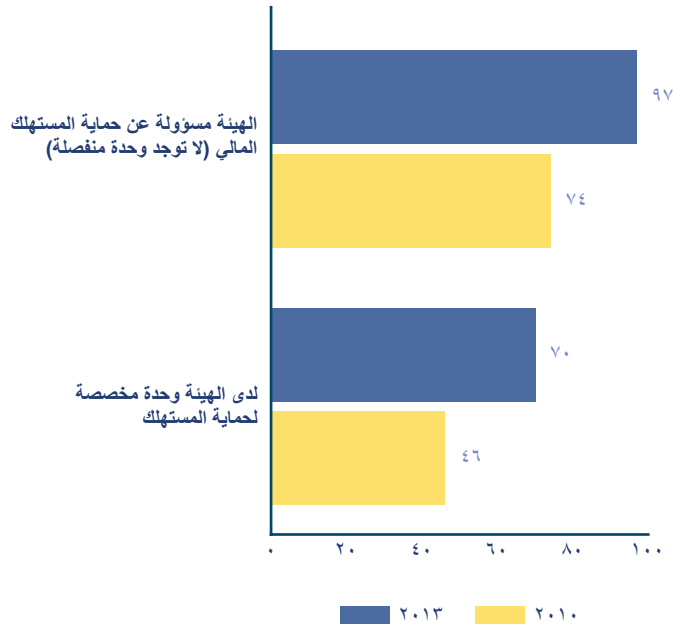

ملاحظة: البيانات الخاصة بـ ١٠٩ دولة مع البيانات الخاصة بعامي ٢٠١٠ و٢٠١٣.

المصدر: البنك الدولي، استبيان دولي حول حماية المستهلك والأمية المالية، ٢٠١٣.

وتشير أبحاث في جنوب أفريقيا إلى أن إرشادات حماية المستهلك تأتي على أفضل نحو من خلال ملاحظة العادات المالية للمستهلكين الذين لا يتعاملون مع البنوك بحكم العادة. وقد استخدم واضعو السياسات هناك أدوات بحث عملية مثل الشراء المقنع ومجموعات النقاش المركز للوصول إلى المعرفة المباشرة من خلال هؤلاء المستهلكين بشأن كيفية قيامهم بإدارة حياتهم المالية، وتقييم الفجوة بين ما يحتاجونه وكيفية تصميم المنتجات الحالية. وأظهرت الأبحاث أن أفضل طريقة لمعالجة هذه الفجوة من خلال هيئة حكومية واحدة لديها اختصاص منفرد يتمثل في حماية المستهلكين الماليين. **وأظهرت أبحاث البنك الدولي أيضاً أن وجود هيئة متكاملة يعد النموذج الأبرز على مستوى العالم لتنظيم حماية المستهلك المالي.**

وينبغي على المستهلكين تحمل المسؤولية عن اختياراتهم المالية. وهذا يشدد على أهمية برامج التثقيف المالي مثل تلك التي تمت مناقشتها في هذه المدونة الخاصة بسيجاب.

للمزيد من المعلومات أو للتعمق أكثر

تطبيق حماية المستهلك (دليل فني)

"على مدى الأربع آلاف سنة الماضية والإفراط في المديونية يمثل مشكلة ــ من بلاد ما بين النهرين (العراق) قديماً إلى بلاد الرومان، وهو ما أفضى إلى اضطرابات مدنية في الأخيرة. لكننا لا نعرف حتى الآن ما يجب علينا القيام به للتعامل مع هذه المشكلة".

ناتاليا ميلينكو
البنك الدولي

المنتدى العربي للسياسات ٢٠١٣

١٥٠

موظفاً يتعاملون مع شكاوى المستهلكين في البنك المركزي البرازيلي.

المحاضرون

شارك المحاضرون التالي ذكرهم في المنتدى العربي الخامس للسياسات حول الاشتمال المالي، حيث متى أمكن، يتم تضمين روابط لعروضهم التقديمية أدناه ويتم تقديمها على سبيل المجاملة من جانب المقدمين.

الاشتمال المالي في عالمنا العربي المعاصر

السيدة ندين شحاده، الممثل الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سيجاب [EN]

حماية العميل وسلوكيات المستهلك

د. بينيلوب هوكينز، المدير الإداري، شركة Feasibility Ltd، جنوب أفريقيا [EN]
السيدة ناتاليا مايلينكو، أخصائي أول القطاع المالي، البنك الدولي [EN]
السيد يوهانس مايفسكي، منسق برامج الأنظمة، ومؤسسة التعاون الفني الألماني، رئيس الجلسة (GIZ) [EN]

تأملات مقدمي الخدمات المالية التي تخدم الفقراء

السيد رضوان نجم الدين، رئيس مجلس الإدارة، بنك البريد، المغرب [EN | AR]
السيد كيم فادا، المدير العام للرقابة المصرفية والبنك الوطني لكمبوديا [EN]
السيدة سحر الطيبي، المدير التنفيذي، سنابل، رئيسة الجلسة

إطار الاشتمال والاستقرار والنزاهة والحماية I- SIP Framework

السيدة كاثرين لاور، المحامية، سيجاب [EN | AR]

الاشتمال المالي والنزاهة المالية

السيد عادل القليش، السكرتير التنفيذي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فاتف [EN]
السيد مايكل ترزي، أخصائي أول، سيجاب، رئيس الجلسة [EN]

الاشتمال المالي والاستقرار

السيد مارتن ميليكي، كبير الاقتصاديين الماليين، البنك الدولي [EN | AR]
السيد رويلوف غوسن، مدير الاشتمال المالي، الخزانة الوطنية لجنوب أفريقيا [EN]
معالي الدكتور ماهر شيخ حسن، نائب المحافظ، البنك المركزي الأردني [EN]
السيدة كاثرين لاور، المحامية، سيجاب، رئيس الجلسة [EN | AR]

دور البنوك المركزية في النهوض بالاشتمال المالي

السيدة جيهان المنزهي، رئيس إدارة الخدمات المصرفية، وزارة المالية، المغرب [AR]
السيدة دينيس دياز، مفتش على المصارف، الإشراف على سلوكيات السوق، البنك المركزي البرازيلي [EN]
السيد نبيل منتصر، القائم بأعمال نائب المحافظ، البنك المركزي اليمني [AR]
السيدة مي أبو النجا، رئيس قسم اللوائح التنظيمية، البنك المركزي المصري [AR]
السيد يسر برنيه، رئيس قسم الأسواق المالية، صندوق النقد العربي، رئيس الجلسة

نبذة عن الرعاة

نبذة عن صندوق النقد العربي

صندوق النقد العربي مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام ١٩٧٦ ومقرها أبو ظبي. يهدف الصندوق الى المساهمة في تحقيق الأغراض التالية: تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، العمل على ازالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء، إرساء السياسات واساليب التعاون النقدي العربي، تطوير الأسواق المالية العربية، العمل على تهيئة الظروف المؤدية الى انشاء عملة عربية موحدة، وتسهيل وتعزيز التجارة بين الدول الأعضاء. ويبلغ عدد الدول الأعضاء في الصندوق ٢٢ دولة عربية هي: الأردن،الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، سورية، الصومال، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن، جمهورية القمر. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على www.amf.org.ae.

نبذة عن البنك الدولي

البنك الدولي مؤسسة دولية تأسست عام ١٩٤٤، ومقرها واشنطن العاصمة. وقد وضعت مجموعة البنك الدولي هدفين للعالم لتحقيقهما بحلول عام ٢٠٣٠: نهاية الفقر المدقع من خلال خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم إلى ما لا يزيد عن ٣ ٪، وتعزيز الرخاء المشترك من خلال تعزيز نمو الدخل من القاع ٤٠ ٪ لكل بلد. البنك الدولي هو مصدر حيوي للمساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم. فإنه ليس بنكا بالمعنى التقليدي بل شراكة فريدة من نوعها للحد من الفقر ودعم التنمية. وتضم مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات تدار من قبل البلدان الأعضاء فيها. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على www.worldbank.org.

نبذة عن المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء- سيجاب (CGAP)

المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء - سيجاب (CGAP) تعمل من أجل عالم يعيش فيه الجميع ولدى كل فرد حق الوصول إلى الخدمات المالية التي يحتاج إليها لتحسين حياته. تعمل سيجاب على تطوير حلول مبتكرة للشمول المالي من خلال الدراسات والأبحاث العملية والتواصل النشط مع مقدمي الخدمات المالية، وواضعي السياسات، والممولين. تأسست عام ١٩٩٥ كشبكة عالمية تضم أكثر من ٣٠ عضوا ومقرها داخل البنك الدولي، وتجمع بين نهج عملي لتطوير السوق مع منصة دعوة قائمة على الأدلة لتعزيز فرص وصول الفقراء إلى التمويل. ويمثل الأعضاء وكالات التنمية والمؤسسات الخاصة، والحكومات الوطنية التي تشترك في رؤية مشتركة من أجل تحسين حياة الفقراء مع تحسين فرص الحصول على التمويل. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على www.cgap.org.

نبذة عن وكالة التعاون الفني الألماني (GIZ)

وكالة التعاون الفني الألماني (GIZ) تدعم الحكومة الألمانية في تحقيق أهدافها في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة نيابة عن الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ). وتقوم الوكالة بتنفيذ برنامج "تشجيع قطاع التمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MFMR)". وهو برنامج مدته ست سنوات ويهدف إلى تحسين الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي لقطاع التمويل الأصغر في عدة بلدان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن الوكالة بصورة عامة على www.giz.de/en.